الحديث الطويل:
مفهومه، وعناية المحدثين به

ذة. نجاة زنيزن
باحثة بمركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالرابطة المحمدية للعلماء

إن علم السنَّة النبوية أشرف العلوم وأجلّها قدراً بعد كتاب الله تعالى، لما هو معلوم من أن شرف العلم تابع لشرف المعلوم، وهي من جملة الذكر الذي تعهَّد الله بحفظه، حيث قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[1].

وإن علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة، وأنفع الفنون النافعة، ويُعنَى به محققو العلماء وكَمَلتهم، وأنواع علم الحديث كثيرة، قال الحازمي (ت584هـ): «ثم علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرةٍ تَقْرُب من مائة نوع»[2]، ثم قال: «وكل نوع منها علم مستقل لو أنفد الطالب فيه عُمُرَه لما أدرك نهايته. ولكن المبتدئ يحتاج أن يستطرف من كل نوع؛ لأنها أصول الحديث، ومتى جهل الطالب الأصول، تعذَّر عليه طريق الوصول»[3].

وهذه الأنواع الحديثية فصّل القول فيها ـ قبل الحازمي ـ أبو عبدالله الحاكم النيسابوري (ت405هـ) في كتابه معرفة علوم الحديث، فبلغ بها اثنين وخمسين نوعاً.

وزاد عليه ابن الصلاح (ت643هـ) فبلغ بها خمسة وستين نوعاً مع التهذيب والتحرير؛ آخرها معرفة أوطان الرواة وبلدانهم، وقال: «وذلك آخرها، وليس بآخر الممكن في ذلك فإنه قابلٌ للتنويع إلى ما لا يُحْصَى؛ إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث وصفاتهم، ولا أحوال متون الحديث وصفاتها، وما من حالة منها ولا صفة إلا وهي بصدد أن تفرد بالذكر وأهلُها؛ فإذا هي نوع على حياله»[4].

---

(1) سورة الحجر، الآية: 9.
(2) عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب: (ص3).
(3) عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب: (ص3).
(4) علوم الحديث: (ص11).

وفتح أحد أبرز العلماء المعاصرين وهو الشيخ العلامة بكر بن عبدالله أبو زيد المجال أمام الباحثين لزيادة علوم جديدة إضافة إلى ما ذكره ابن الصلاح والزركشي والسيوطي وغيرهم، فأعلن عن مشروعه مد علوم الحديث، لكنه لم ينشر منه سوى كتابين «التحديث بما قيل لا يصح فيه حديث»، و«معرفة النسخ والصحف الحديثية»، ومن الأنواع الحديثية الجديرة بالإضافة والزيادة إلى أنواع علوم الحديث المعروفة «معرفة الأحاديث الطوال»؛ فوصف الأحاديث بالطول أطلقه كبار الحفاظ على جملة من الأحاديث المهمة مثل حديث الإفك، وحديث جابر في صفة الحج وغيرهما من الأحاديث؛ مما استوجب تتبع هذا النوع من الحديث الذي لم يفرد بنوع مستقل من أنواع علوم الحديث رغم جدارته بذلك، **فانقدح في ذهني أن أضيف هذا النوع إلى أنواع الحديث المعروفة المتداولة بعد البحث فيه، والوصول إلى جميع التفاصيل المتعلقة به[1]، وذلك لاعتبارات منها:**

1. كثرة وصف المحدثين لبعض الأحاديث الواردة في تصانيفهم بالطوال كما أسلفت.

2. تخصيص بعضهم هذه الأحاديث بتصانيف مفردة، منها كتاب «الأحاديث الطوال» لأبي القاسم الطبراني (ت360هـ)، وكتاب «الطوالات» لأبي موسى المديني (ت581هـ).

3. عنايتهم بلغته وغريبه، ويبدو ذلك جلياً من خلال كتاب «منال الطالب في شرح طوال الغرائب» لابن الأثير (ت606هـ)، وكتاب «بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد» للقاضي عياض (ت544هـ).

---

(1) ثم وقفت - بعد فراغي من تحرير هذا البحث - على سبق الحافظ أبي الخطاب عمر بن حسن بن دحية الكلبي السبتي(ت633هـ) إلى إدراج هذا النوع ضمن أقسام علوم الحديث، وسماه بالحديث المُطَوَّل، اسم مفعول من طوّل يطول، وهذا نص كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والكلام في الأحاديث ينقسم على تسعين قسماً، وهي: المسنَد، والمتّصل، والمرفوع، والمعنعَن، والمرسَل، والمعضَل، والمنقطِع، والمُجَوَّد، والمفسَر، والموقوف، والمُدْمجُ، والمدرَج، والمدبَّج، والمفصول، والموصول، والمختصَر، والمطوَّل، والمُفصَّل، والمفسَّر، والمجمَل، والواجب، والندب، والخاص، والعام، والمطلَق، والمقيَّد». [العلم المشهور في فوائد فضل الأيام والشهور(ق84/ أ) مخطوط محفوظ بخزانة الجامع الكبير بصنعاء315 حديث].

ونجد تسميته بالمطول عند جمع من العلماء، منهم الإمام ابن الجوزي، قال في كتابه الموضوعات (1/ 35): «وربما كتبت بعض الحديث المطول»، وسماه بالحديث المطول أيضا: أبو القاسم عبدالكريم بن محمد الرافعي القزويني(ت623هـ) في شرحه على مسند الشافعي(1/ 344)، و أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الشافعي المصري المعروف بابن الملقن(ت804هـ) في التوضيح لشرح الجامع الصحيح(4/ 513، 33/ 460)، واستعمله أيضا ابن حجر في فتح الباري (12/ 186)، والعيني في عمدة القاري(25/ 80).

ولولا أهمية هذه الأحاديث الطويلة لعزف عنها المحدثون لطولها، واقتصروا على الأحاديث الوجيزة أو القصار، لحرص النبيﷺ في أحاديثه على الإيجاز وجمع المعاني الكثيرة في ألفاظ قليلة، وهو ما يُسمَّى بجوامع الكَلِم، وقد أوتي ﷺ جوامع الكلم، وبدائع الحكم، ورغم حرصه على الإيجاز وخشيته من ملل الصحابة وسآمتهم إلا أنه ﷺ حدّث بأحاديث طويلة كثيرة انطوت ـ هي أيضا ـ على مجموعة من الخصائص التي تميزها على الأحاديث الوجيزة.

إذن فما هو مفهوم الحديث الطويل؟ وما المراد به في اصطلاح المحدثين؟ وأين تكمن أهميته؟ وما هي حجيته؟ وأين تتجلى أبرز سماته وخصائصه؟ وما مظاهر عناية المحدثين به؟

ذلك ما سأجتهد في الإجابة عنه من خلال هذا البحث الذي ارتأيت الكتابة فيه؛ نظرا لرغبتي الجامحة في الكشف عن نوع جديد من أنواع الحديث، خاصّة وأن علوم الحديث غير محصورة وقابلة للتجديد في أي وقت، ثم أيضا ما رأيته من إغفال الباحثين الكلام عليه بتفصيل، وبسطت القول في هذا الموضوع، من خلال مقدمة، وعشرة مباحث، وخاتمة.

- ✓ **المبحث الأول**: التعريف بالحديث الطويل.
- ✓ **المبحث الثاني**: معيار المحدثين في وصف الحديث بالطول.
- ✓ **المبحث الثالث**: عناية المحدثين بحفظ الأحاديث الطوال.
- ✓ **المبحث الرابع**: عناية المحدثين برواية الحديث الطويل وإيراده في تصانيفهم.
- ✓ **المبحث الخامس**: عناية المحدثين بمعرفة غريب الأحاديث الطوال.
- ✓ **المبحث السادس**: عناية المحدثين باختصار وتقطيع الأحاديث الطوال.
- ✓ **المبحث السابع**: رواية الأحاديث الطويلة بالمعنى.
- ✓ **المبحث الثامن**: الموضوعات التي تطرقت إليها الأحاديث الطوال.
- ✓ **المبحث التاسع**: درجة الأحاديث الطوال من حيث القبول والرد.
- ✓ **المبحث العاشر**: المصنفات في الأحاديث الطوال.
- ✓ **خاتمة**: وفيها خلاصة النتائج التي توصلت إليها.

ولا يفوتني في ختام هذه المقدمة الاعتراف بما أسداه إلي أساتذتي الكرام من نصح وتوجيه حتى استوى هذا العمل العلمي على سوقه، وعلى الله أتوكل، وهذا أوان الشروع في المقصود.

المبحث الأول: التعريف بالحديث الطويل

الطويل في اللغة:

قال الجوهري (ت393هـ): «الطولُ: خِلاف العرض، وطال الشيء، أي: امْتَدَّ.

والطُّوالُ بالضم: الطَويلُ. يقال: طَويلٌ وطُوالٌ. فإذا أفرط في الطولِ قيل طوال بالتشديد. والطوال بالكسر: جمع طويل.

والطوال بالفتح، من قولك: لا أكلِّمه طَوالَ الدهر وطولَ الدهر، بمعنى.

والطَويلُ: جنسٌ من العَروضِ، وهي كلمة مولَّدة، وجمل أطوَلُ، إذا طالَتْ شفتُه العليا»[1].

وقال ابن السيد البَطَلْيَوْسي (ت521هـ): «الطَّوَالَ بالكسر جمع طويلٍ وقد روى طِيَالُ أيضا، وأنشدوا في ذلك:

لهم أوجه بيضٌ حسانٌ وأذرعٌ

طِيَالٌ ومن سِيَمَا الملوك نِجارُ

والطُّوَالُ بالضم لغة في الطويل. قال امرؤ القيس:

وقام طُوَال الشخص إذ يَخْضِبُونَهُ

قيامَ العزيز الفِارسيِّ المُنَطَّقِ

وطُوَال: اسم رجلٍ»[2].

وقال الزَّبِيدِي (ت1205هـ): «طال، يَطُولُ، طُولاً، أي: امْتَدَّ، وكلما امتد من زمن أو لزم من هَمٍّ ونحوه فقد طال، كقولك: طال الهَمُّ والليل.

والطُّولُ: نقيضُ القِصَرِ، يكون في النَّاسِ، وغيرهم من الحيوان والمَوَاتِ.

والسَّبْعُ الطُّوَلُ، كَصُرَدٍ في القرآن: من سورة البقرة إلى سورة الأعراف، هي البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، فهذه ستُّ سورٍ متواليات، واختلفوا في السابعة، فقيل: هي سورة يونس عليه السلام، أو الأنفال وبراءة جميعاً، لأنهما سورةٌ واحدةٌ.

وقال بعضهم: هي الكهف، وقيل: التوبة، وقيل: الحَوَامِيمُ[3].

والطويل من بحور الشِّعر: معروف سمِّي بذلك لأنه أطول الشعر كله، وذلك أن أصله ثمانيةٌ وأربعون حرفاً»[4].

والطويل: لقب حُمَيْد بن أبي حُمَيدٍ، مولى طلحة الطَّلَحَاتَ، من ثقات التابعين، كان قصيراً، طويل اليدين، فسمِّي بالضِّدِّ، أو لطول يديه[5].

إذن فمصطلح الطويل كان معروفاً في علوم القرآن الكريم، وفي الأدب وعلم العروض،

---

(1) الصحاح: (5/ 1753-1754/ مادة: طول).
(2) المثلث: (2/ 96-97).

(3) أي: السور التي تبتدأ بـ ﴿حم﴾.
(4) تاج العروس من جواهر القاموس: (29/ 389-400/ مادة: ط و ل).
(5) الثقات لابن حبان: (4/ 148)، سير أعلام النبلاء: (6/ 163)، نزهة الألباب في الألقاب: (1/ 45).

وهو أيضا في الأدب نجده في وصف بعض القصائد الشهيرة مثل القصائد السبع الطوال، ويُطلق على الرواة فنجد الإمام ابن حجر (ت852هـ) في كتابه «**نزهة الألباب في الألقاب**» أفرد باباً لمن لقب بالطويل من المحدثين، وكان معروفاً في علوم الحديث كذلك.

الطويل في اصطلاح المحدثين:

أطلق المحدثون لقب الطويل على الأحاديث النبوية التي تتضمن كلاماً كثيراً فيه بسط وتفصيل ينافي الاختصار والإيجاز الذي يغلب على سائر الأحاديث، ولم يحدد المحدثون مقياساً منضبطاً لوصف الحديث بالطول، لكن من خلال النظر في الأحاديث الموصوفة بالطول أو الواردة في كتاب الأحاديث الطوال للطبراني يمكن القول أن وصفهم الطويل يغلب على الأحاديث التي تتجاوز اثنى عشر سطراً فأكثر، وقد يطول الحديث فَيَرِدُ في صفحات كثيرة؛ بل ورد حديث موضوع فيه نحو ألف مسألة وهو حديث الجُوَيْبَاري الطويل الذي أفرده البيهقي بتصنيف خاص[1].

قال ابن الملقن (ت804هـ): «ويروى «أن عمر رضي الله عنه قال لأبي جندل حين رد إلى أبيه: إن دم الكافر عند الله كدم الكلب. فعرَّض له بقتل أبيه».

قال: أخرجه أحمد في مسنده[2]، في سياقته لهذا الحديث الطَّويل في أوراق عدَّة من حديث ابن إسحاق، عن الزهري، عن عروة، عن المسور، ومروان ...»[3].

من استعمالات الرواة في التعبير عن طول الحديث قولهم كذا وكذا إشارة إلى طوله، قال المناوي (ت1031هـ): «كذا وكذا: يكنى بهما عن الحديث الطويل، ومثله كيت وكيت والكاف في كذا للتشبيه، وذا للإشارة، ولما ركبا جعلا اسماً لما امتد من الحديث، ويستعملان في العدد لكثرته»[4].

وتأتي الأحاديث الطوال في مقابل الأحاديث القصار، وقد خصص السيوطي في كتابه الجامع الصغير للأحاديث القصار غالباً، ولذلك جعل له ذيلًا استدرك فيه الأحاديث الطوال من الكتب الستة في الأكثر وغيرها.

ولم أجد من عرف الحديث الطويل من الباحثين المعاصرين سوى الأستاذ محمد خلف سلامة إذ قال: «الأحاديث الطوال هي الأحاديث التي تكون متونها طويلة»، ثم قال: «ومسألة وصف الحديث بالطول قد تكون

(1) مطبوع عن دار ابن حزم ببيروت، بعنوان «حديث أحمد بن عبدالله بن خالد الجويباري في مسائل عبدالله بن سلام»، بتحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان.

(2) (31/ 212/ ح: 18910).
(3) البدر المنير: (9/ 233).
(4) التوقيف على مهمات التعاريف: (ص280).

نسبية، وقد تكون مجردة من النسبة أي المقارنة بحديث آخر أو برواية أخرى لذلك الحديث»[1].

وهذا التعريف يُعْوِزُه تحديد معيار وصف الحديث بالطول عند المحدثين؛ فإذا استثنينا مسألة النسبية التي أشار إليها في تعريفه نجد أغلب الأحاديث التي وصفها المحدثون بالطول في نصف ورقة أو ما يزيد؛ أي: أنها تتجاوز اثنا عشر سطراً بمعدل 120 كلمة فأكثر.

وخلاصة القول إن الحديث الطويل هو الحديث الذي وصفه المحدثون بالطول؛ مثل حديث جبريل، وحديث الإفك، وحديث أم زرع، وحديث جابر في الحج، وحديث الشفاعة، وغيرها من الأحاديث، أو تلك الأحاديث التي رواها المحدثون المصنفون في كتب الأحاديث الطوال.

وقد صنف الطبراني رَحِمَهُ اللَّهُ كتاباً سماه «**الأحاديث الطوال**» طبع بتحقيق الشيخ حمدي عبدالمجيد رَحِمَهُ اللَّهُ، وكذلك صنف أبو موسى المديني الأصبهاني (ت581هـ) «**الأحاديث الطوال**». وسيأتي في مبحث خاص التعريف بهما وبغيرهما من التصانيف المفردة في الأحاديث الطوال.

(1) معجم لسان المحدثين: (4/ 42).

والأحاديث الطويلة يكثر فيها الضعف وأسباب الرد أكثر من غيرها من الأحاديث، فقد أسند الخطيب البغدادي في الجامع إلى أبي نُعيم، أنه قال لمحمد بن يحيى بن كثير: «سَلْني ولا تَسَلْنِي عن الطويل ولا المسند، أما الطويل فكنا لا نحفظه، وأما المسند فكان الرجل إذا وَالَى بين حديثين مسندين، رفعنا إليه رؤوسنا استنكاراً لما جاء به»[2].

فقوله «أما الطويل فكنا لا نحفظه»: لا يريد به نفي حفظهم للطوال أصلاً، وإنما يشير به إلى صعوبة حفظها في الغالب، وأن الغالب عليها الغرابة والنكارة، ومن أسباب ذلك هو طولها، فيكثر الغلط في متونها؛ ولذلك كانوا يعجبون ممن يحفظ الطوال ويذْكرونه به؛ قال الذهبي (ت748هـ) في السير: «قال القطان: كان شعبة أَمَرَّ في الأحاديث الطوال من سفيان»[3].

وقال العقيلي (ت322هـ): «حدثنا محمد بن إسماعيل قال: حدثنا محمد بن غيلان قال: قيل لوكيع: مات عبدالرحمن المحاربي، فقال: رَحِمَهُ اللَّهُ، ما كان أحفظه لهذه الأحاديث الطِّوَالِ»[4].

(2) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (2/ 284).
(3) سير أعلام النبلاء: (7/ 214).
(4) الضعفاء الكبير: (3/ 760).

المبحث الثاني: معيار المحدثين في وصف الحديث بالطول

أطلق المحدثون لقب الطويل على جمع من الرواة والمرويات تولى استقصاءهم والتعريف بهم الأستاذ يحيى بن عبدالله البكري في كتابه «**تسمية من لقب بالطويل**»، المنشور بالرياض عن دار أضواء السلف.

وأكثر المحدثون من إطلاق وصف الطول على الأحاديث المروية ـ كما أسلفنا ذكره ـ لكنهم لم يحددوا لنا معيارا محددا لإطلاق هذا الوصف، وتركوا هذا الوصف لتقدير المحدث، مما جعله وصفا نسبيا يتأرجح بحسب اختلاف أنظار المحدثين، واعتبار سياق ورود الحديث إطلاقا أو تقييدا.

وإسهاما في إزاحة الغموض الذي يكتنف هذا الموضوع، وسعيا إلى تحديد معيار تقريبي لوصف الحديث النبوي بالطول؛ ارتأيت إجراء دراسة إحصائية لعدد الأسطر والصفحات التي تضمنتها الأحاديث النبوية الواردة في كتاب «**الأحاديث الطوال**» للطبراني(ت360هـ)؛ علما أنني استثنيت من هذا الإحصاء الأحاديث التي وردت في المتابعات أو الشواهد، وقد فضلت إحصاء أسطر كل حديث لأن القياس بالأسطر هو الأقرب إلى الأذهان في تمثل حجم طول الحديث، ثم إن القياس بالأسطر يتحصل عنه القياس بالكلمات فلا تعارض بينهما، فإذا كان الحديث يتضمن على سبيل المثال اثنا عشر سطراً؛ فنأخذ معدل عدد الكلمات في كل سطر ـ 12 كلمة مثلا ـ ثم نقوم بضربها في عدد الأسطر فيتحصل لنا العدد التقريبي للكلمات التي اشتمل عليها الحديث، وهو (144) كلمة.

ومما يحسن التنبيه إليه أنني استعنت في إجراء هذا الإحصاء على الخدمة الإلكترونية التي يوفرها برنامج (word) على الحاسوب، واخترت كتاب الأحاديث الطوال للإمام الطبراني (ت360هـ) عينة وأنموذجا؛ باعتباره أشهر كتاب مفرد في موضوع الطوالات من الأحاديث؛ ولكونه الكتاب الأمثل الذي يمكننا النسج على منواله في وصف الأحاديث بالطول، والمقصود من هذا الإحصاء هو التوصل إلى معيار وصف الحديث بالطول عند المحدثين.

محاولة لتحديد معيار وصف الحديث بالطول من خلال جدول إحصائي تقريبي لعدد الأسطر التي تشتمل عليها الأحاديث النبوية الواردة في كتاب الأحاديث الطوال للطبراني.

اسم الكتاب ورقم الحديث	راوي الحديث	عدد الأسطر في متن الحديث
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 1.	عدي بن حاتم	(58 سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 2	عدي بن حاتم	(20سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 3.	عبد الله بن عباس	(36 سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 5.	أبو ذر الغفاري	(54سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 6.	زيد بن سعنة	(45سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 7.	أنس بن مالك	(20سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 8.	سلامة العجلي	(104سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 10.	أَبَا قِرْصَافَةَ	(23سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 11.	أمامة الباهلي	(43سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 12.	عمرو بن العاص	(38سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 13.	عمير بن إسحاق	(39سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 14.	جعفر بن أبي طالب	(31سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 19.	قيس بن عاصم المنقري	(25سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 20.	ثعلبة بن حاطب	(34سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 21.	جابر بن عبدالله	(14سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 22.	ابن عباس	(18سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 23.	المسور بن مخرمة	(19سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 24.	سفيان بن حرب	(88سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 25.	البراء بن عازب	(49سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 26.	رقية بنت أبي صيفي	(30سطرا)

الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 27.	أنس بن مالك	(29سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 28.	أنس بن مالك	(31سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 29.	هند بن أبي هالة	(85سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 30.	حبيش بن خالد	(48سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 31.	محمد بن كعب القرظي	(50سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 32.	عاتكة بنت عبدالمطلب	(44سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 33.	عبد الله بن عباس	(18سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 34.	أبي سريحة الغفاري	(18سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 35.	أنس بن مالك	(20سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 36.	أبي هريرة	(203سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 37.	ابن عباس	(35سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 38.	الفضل بن العباس	(31سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 39.	عبد الرحمن بن سمرة	(25سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 40.	أنس بن مالك	(20سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 41.	النعمان بن بشير	(39سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 42.	ابن عباس	(19سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 43.	أبي بن كعب	(14سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 44.	فاطمة بنت قيس	(12سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 45.	ابن عباس	(49سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 46.	أبي ابن كعب	(12سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 47.	أنس بن مالك	(52سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 48.	أبي أمامة الباهلي	(45سطرا)

الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 49.	عبد الله الهوزني	(46سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 50.	أنس بن مالك	(28سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 51.	جابر بن عبدالله	(14سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 52.	أبي عمرة الأنصاري	(24سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 53.	أبي قتادة	(31سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 54.	يعلى بن مرة	(14سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 55.	ابن عباس	(57سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 56.	عمرو بن حزم	(47سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 57.	علي بن أبي طالب	(20سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 58.	أنس بن مالك	(37سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 59.	عبد الله بن عمرو	(27سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 60.	أبي بكرة	(15سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 61.	أنس بن مالك	(42سطرا)
الأحاديث الطوال للطبراني، حديث رقم: 62.	مازن بن الغضوبة	(56سطرا)

تنبيه: ومما يحسن التنبيه إليه أنني استعنت في إجراء هذا الإحصاء على الخدمة الإلكترونية التي يوفرها برنامج (word) على الحاسوب، واخترت كتاب الأحاديث الطوال للإمام الطبراني (ت360هـ) عينة وأنموذجا؛ باعتباره أشهر كتاب مفرد في موضوع الطوالات من الأحاديث؛ ولكونه الكتاب الأمثل الذي يمكننا النسج على منواله في وصف الأحاديث بالطول، والمقصود من هذا الإحصاء هو التوصل إلى معيار وصف الحديث بالطول عند المحدثين.

وبإمعان النظر في هذا الجدول الإحصائي نجد أن الأحاديث التي أخرجها الإمام الطبراني في كتابه الطوال، بعد استبعاد الأحاديث التي أوردها مختصرة في سياق المتابعات والشواهد؛ لا يَقِلُّ عدد سطورها عن اثني عشر سطراً؛ أي نصف صفحة تقريبا؛ فهذا هو الحد الأدنى لدى الطبراني في وصف الحديث

بالطول؛ على أن أكثر الأحاديث الواردة في كتابه يتراوح عدد أسطرها ما بين عشرين إلى خمسين سطرا، أما الحد الأقصى في عدد أسطر الأحاديث الطوال الواردة في كتابه فنجده في حديث الصور الذي رواه أبو هريرة، وهو (203) سطرا ؛ أي ما يقارب عشر صفحات، وبالنظر في سائر الأحاديث الموصوفة بالطول نستطيع القول أن جلها يتراوح ما بين عشرين إلى ستين سطرا؛ أي من صفحة إلى ثلاث صفحات، وما خرج عن هذا المقدار من الأحاديث الموصوفة بالطول فهو قليل ونادر، والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث: عناية المحدثين بحفظ الأحاديث الطوال

لم يقتصر المحدثون على رواية الأحاديث الطويلة في مصنفاتهم وكتابتها، بل كان لهم عناية خاصة بحفظها، فهذا الإمام ابن شهاب الزهري (ت124هـ) اشتهر بحفظ الأحاديث الطوال، ومن براعته في حفظها، روايته لحديث الإفك الطويل، وروايته لحديث توبة كعب بن مالك الطويل، قال الخطيب البغدادي (ت463هـ): «قال عكرمة: كنا نأتي الأعرج ويأتيه ابن شهاب، قال: فنكتب ولا يكتب ابن شهاب، قال: فربما كان الحديث فيه طُولٌ، قال: فيأخذ ابن شهاب ورقةً من ورق الأعرج، قال: وكان الأعرج يكتب المصاحف فيكتب ابن شهاب ذلك الحديث في تلك القطعة، ثم يقرأه ثم يمحوه مكانه، وربما قام بها معه فيقرأها ثم يَمْحُوهَا»[1].

وانفرد عكرمة بن عمار العجلي (ت159هـ)[2] بأحاديث طوال، نقل الذهبي عن صالح بن محمد جزرة أنه قال عنه: «كان ينفرد بأحاديث طوال، لم يشركه فيها أحد»[3].

وكان شعبة بن الحجاج (ت160هـ)[4] أَمرّ في حفظ الأحاديث الطوال، قال يحيى بن القطان: «كان شعبة أمرّ في الأحاديث الطوال من سفيان»[5].

وسليمان بن المغيرة (ت165هـ) كان يحفظ الأحاديث الطويلة، قال أحمد: «هذه الأحاديث الطوال إنما كان سليمان بن المغيرة يحفظها ولم تكن عنده في كتاب»[6].

---

(1) تقييد العلم: (ص59).

(2) أبو عمار عكرمة بن عمار العجلي البصري، ثم اليماني، من حملة الحجة، وأوعية الصدق، (ت159هـ). انظر ترجمته في: تهذيب الكمال: (20/ 256)، سير أعلام النبلاء: (7/ 134)، ميزان الاعتدال للذهبي: (3/ 90).

(3) سير أعلام النبلاء: (7/ 137).

(4) أبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد الأزدي العتكي، عالم أهل البصرة وشيخها، (ت160هـ). انظر ترجمته في: مشاهير علماء الأمصار: (ص280)، وفيات الأعيان لابن خلكان: (2/ 469)، سير أعلام النبلاء: (7/ 202).

(5) سير أعلام النبلاء: (7/ 214).

(6) العلل ومعرفة الرجال: (3/ 401).

وأبو عوانة الوضاح اليشكري (ت176هـ)[1] كان يحفظ الأحاديث الطوال ويُمْلِيها على طلبته، قال ابن سعد: «أخبرنا عفان بن مسلم قال: كان أبو عوانة يتحفَّظ، ويملي علينا، ويخرج الحديث الطَّويل فيقرأه، أو يُمْلِيهِ»[2].

وكذلك عبدالرحمن المُحَارِبِيُّ (ت195هـ)[3] اشتهر بحفظ الأحاديث الطوال، فقد أورد العقيلي في الضعفاء: «قيل لوكيع: مات عبدالرحمن المحاربي، فقال: رَحِمَهُ اللَّهُ، ما كان أحفظه لهذه الأحاديث الطِّوَالِ»[4].

ومنهم الثقة أبو تَوبة الربيع بن نافع الحلبي (ت241هـ)[5]، أورد الذهبي (ت748هـ) نقلا عن أبي داود أنه قال: «قَدم أبو تَوبة الكوفة، ولم يرحل إلى البصرة، وكان يحفظ الطِّوالَ يجيء بها، ورأيته يمشي حافيًا وعلى رأسه الطَّويلَة»[6].

ومنهم أبو الفضائل وأبو المعالي محمد بن علي بن إبراهيم بن عبدالكريم ابن كاتب قطلبك فخر الدين المصري الفقيه الشافعي (ت751هـ)، كان يحفظ الأحاديث الطوال، ومن عجائبه في الحفظ أنه حفظ مختصر ابن الحاجب في تسعة عشر يومًا، والمحصل في أصول الدين، والتنبيه والمنتخب في أصول الفقه، والمنتقى في الأحكام، وكان يحفظ منه في كل يوم خمسمائة سطر.

ذكره الذهبي، وقال فيه: «تفقه وبرع، وطلب الحديث بنفسه، ومحاسنه جمَّةٌ، وكان من أذكياء زَمَانه، وترك نِيَابَة الحكم وتصدى للاشتغال والإفادة سمع مني، وحدث وأوذي فصبر ثم جاور وتلا بالسبع، وأثنى عليه ابن رافع وابن كثير والسبكي والأسنوي والحسيني، وقال: كان يلقي دروسًا حافلة، ويسرد من الأحاديث الطوال من حفظه لا يتعلثم»[7].

وفي مقابل هذا نجد بعض المحدثين كانت عندهم مشقة في حفظ الأحاديث الطوال، إما لطولها، أو أن الغالب عليها الغرابة والنكارة، قال أبو داود في سؤالاته[8]: «قلت لأحمد كان

(1) أبو عوانة الوضاح بن عبدالله مولى يزيد بن عطاء اليشكري الواسطي البزاز، الحافظ الثبت محدث البصرة، (ت176هـ). انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد: (7/ 211)، تهذيب الكمال: (30/ 441)، سير أعلام النبلاء: (8/ 217).

(2) طبقات ابن سعد: (7/ 212).

(3) أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن زياد المحاربي الكوفي، (ت195هـ). انظر ترجمته في: تهذيب الكمال للمزي: (17/ 386)، سير أعلام النبلاء: (9/ 136).

(4) الضعفاء الكبير: (3/ 760).

(5) أبو توبة الربيع بن نافع الحلبي، نزيل طَرَسوس، روى عنه البخاري، ومسلم، والنسائي، (ت241هـ). انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (10/ 653)، تهذيب التهذيب: (3/ 251).

(6) سير أعلام النبلاء: (10/ 654).

(7) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: (5/ 304).

(8) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم: (ص345).

يحيى يُحَدثكُمْ من حفظه، قال: ما رأينا له كتابًا، كان يحدثنا من حفظه، ويقرأ علينا الطوَال من كتَابِنَا».

قال الخطيب البغدادي (ت463هـ): «قال أبو نُعيم: سَلْنِي ولا تسلني عن الطَّويل، ولا المسند، أما الطَّوِيلُ فكنا لا نحفظه، وأما المسند فكان الرجل إذا وَالَى بين حديثين مسندين، رفعنا إليه رؤوسنَا استنكاراً لما جاء به»[1].

وأسند الخطيب أيضا في الكفاية، عن مروان بن الحكم، والمسور بن مخرمة، قالاً: «خرج رسول الله ﷺ عام الحديبية في بضع عشرة مائةً، فلما كان بذي الحُلَيْفَةِ قلَّد الهدي وأشعره، وأحرم منها بعمرة» قال سفيان: انتهى حفظي من الزهري إلى هذا، وكان طويلاً فَثَبَّتَني معمرٌ، فقال: فخرج رسول الله ﷺ وبعث عينا له من خُزَاعَةَ، فلما كان بِعَيْنِ الأَشْطَاظِ أتاه عينه الخزاعيُّ فقال: إن قريشًا جمعوا لك جموعًا - وساق الحديث بطوله إلى آخره»[2].

وكان قتادة إذا سمع الحديث يحفظه، وإذا لم يحفظ الحديث أخذه العويل إلى أن يحفظه، قال الخطيب البغدادي (ت463هـ): «كان قتادة إذا سمع الحديث يختطفه اختطافًا، وكان إذا سمع الحديث لم يحفظه أخذه العَوِيلُ والزَّوِيلُ حتى يحفظه»، وإن كان الحديث طويلاً، بحيث لا يمكن حفظه في مجلس واحدٍ، حفظ نصفه ثم عاد في مجلس آخر فحفظ بقيته[3].

وكان المحدث إذا لم يتمكن من حفظ الحديث الطويل، ينقله من كتاب شيخه، أو يعيد إملائه عليه، قال الخطيب البغدادي (ت463هـ): «وإذا روى المحدث حديثًا طويلاً فلم يَقُمِ الطالب بحفظه، وسأل المحدِّث أن يُمْلِيَهُ عليه أو يُعِيرَهُ كتابه لينقله منه ويحفظه بعد من نسخته، فلا بأس بذلك»[4].

المبحث الرابع: عناية المحدثين برواية الحديث الطويل وإيراده في تصانيفهم

لقد اعتنى المحدثون برواية الأحاديث الطويلة في مصنفاتهم وهذا ظاهر من خلال تتبعي للأحاديث الطويلة الواردة في الكتب التسعة على وجه التقريب، فقد أخرج الإمام البخاري (ت256هـ) في صحيحه أكثر من مئة حديث طويل، والإمام مسلم (ت261هـ) أكثر من مئة حديث طويل.

وأورد أبو داود (ت275هـ) في سننه أكثر من خمسين حديثًا طويلاً، والترمذي (ت279هـ) في سننه أكثر من مئة حديث،

(1) الجامع لأخلاق الراوي: (2/ 284)، والمخاطب بهذا الكلام هو محمد بن يحيى بن كثير.
(2) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: (ص218).
(3) الجامع لأخلاق الراوي: (1/ 235).
(4) الجامع لأخلاق الراوي: (1/ 238).

والنسائي (ت 303هـ)، وابن ماجه (ت273هـ) أخرجا أكثر من عشرين حديثًا طويلاً.

وأخرج الإمام مالك (ت179هـ) في الموطأ أكثر من أربعين حديثًا طويلاً، والإمام أحمد (ت204هـ) في مسنده أخرج أكثر من مائتي حديث طويل، أما الحاكم (ت445هـ) فقد أورد في المستدرك أكثر من مئة حديث طويل، والدارمي (ت255هـ) أورد في سننه أكثر من خمسين حديثًا طويلاً، وكل هذه الأرقام تدل على عناية المحدثين برواية الأحاديث الطويلة في مصنفاتهم رغم طولها.

وأورد الخطيب البغدادي (ت463هـ)، عن علي بن المديني (ت234هـ)، أنه قال: «قلت ليحيى بن سعيد: كان هشام بن عروة يُمْلِي؟ قال: لا، كنا نحفظ عنه، قال: ولكنه تركني أكتب عنده حديثين، قلت: ما هما قال: حديث عبدالله بن عمرو «أن الله لا يقبض العلم»، وحديث عائشة الطَّويل «خرجنا مع النبي ﷺ في الحج»»[1].

وكان سليمان بن المغيرة[2] يبذل جهداً كبيراً في سبيل تلقي الحديث الطويل عن شيخه حُمَيْد بن هلال[3] إلى درجة أنه كان يخوض فيها غمار الوحل، وقال أحمد بن حنبل: سمعت عبدالرحمن بن المهدي، يقول: «قال رجل لسليمان بن المغيرة كيف سمعت هذه الأحاديث الطوال من حميد؟ قال كنت أخوض فيها الرداغ[4]»[5].

وذكر الخطيب البغدادي نصيحة الإمام أحمد بن حنبل بكتابة الحديث بعدد الأوراق لصعوبة الالتزام بكتابة عدد معين من الأحاديث، بسبب وجود أحاديث طويلة وأخرى قصيرة، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: سمعت أحمد بن حنبل، يقول: «لو كنت صانعًا صناعةً، كنت أحب أن أكون وَرَّاقًا»، قلت: يا أبا عبدالله، أَيُّمَا أحب إليك: نكتب عدد حديث أو عدد وَرِقٍ؟ فقال: عدد الحديث يقع الطويل والقصير، ولكن يكتب عدد ورق ويواصف عليه» مع أن أبا عبدالله محمد بن إدريس الشافعي قد قال: «لا يصلح طلب العلم إلا لِمُفْلِسٍ»[6].

المبحث الخامس: عناية المحدثين بمعرفة غريب الأحاديث الطوال

يعتبر علم غريب الأحاديث من العلوم التي يُحتاج إليها في معرفة معاني الأحاديث؛ حيث

(1) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (1/ 239).
(2) هو أبو سعيد سليمان بن المغيرة، القَيْسي، البصري، مولى بني قَيْس ابن ثعلبة، من بكر بن وائل، الإمام الحافظ القدوة، (ت165هـ). انظر ترجمته في: مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار لابن حبان: (ص247)، سير أعلام النبلاء: (7/ 415).
(3) أبو نصر حُميد بن هلال بن سويد بن هُبيرة العدوي عدّي تميم، البصري، الإمام الحافظ الفقيه، (ت120هـ). انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (5/ 309)، تهذيب التهذيب لابن حجر: (3/ 51).
(4) الرداغ: جمع ردغ وردغة: الماء والطين والوحل الكثير الشديد. الصحاح: (4/ 1318/ مادة: ردغ).
(5) العلل ومعرفة الرجال لابن حنبل: (2/ 537).
(6) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (1/ 104).

يترتب عليه الحكم على المتن من جهة، واستنباط الأحكام منه من جهة أخرى، وهو صورة من صور شرح الحديث فيحتاج طالب علم الحديث إلى معرفة واسعة بهذا الفن مع الاتصاف بالتوقي والتثبت والتحري في ضبط الألفاظ واشتقاقها وتصاريفها وتنوع إطلاقاتها، سُئِلَ الإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ) عن حرف من غريب الحديث، فقال: «سَلُوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله ﷺ بالظن فأخطئ»[1].

وأورد الإمام أبو سليمان الخطابي (ت388هـ)، في مقدمة كتابه «**غريب الحديث**» كلاماً نفيساً في معنى الغريب والغرابة في الكلام، وقد آثرت أن أسوقه بنصه، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «الغريب من الكلام إنما هو الغامض البعيد من الفهم، كالغريب من الناس إنما هو البعيد عن الوطن، المنقطع عن الأهل، ومنه قولك للرجل إذا نحَّيته وأقصيته: اغرُب عني: أي ابعد، ومن هذا قولهم: نَوى غَرْبَةٌ: أي بعيدة، وشأوٌ مُغَرِّبٌ، وعَنْقَاءُ مُغْرِبٌ: أي جائية من بُعْد، وكل هذا مأخوذ بعضه من بعض، وإنما يختلف في المصادر، فيقال: غَرَب الرجل يغرب غَرْبًا: إذا تنحى وذهب، وغرُب غُرْبَةً إذا انقطع عن أهله، وغرُبت الكلمة غرابة، وغرَبت الشمس غُروبًا.

ثم إن الغريب من الكلام يقال به على وجهين:

أحدهما: أن يُرَادَ به بعيدُ المعنى غامضه، لا يتناوله الفهم إلا عن بُعْدٍ ومُعَانَاةِ فِكْرٍ.

والوجه الآخر: أن يُرَادَ به كَلاَمُ من بَعُدت به الدار، ونأى به المَحَلُّ من شَواذِّ قبائلِ العرب، فإذا وقعت إلينا الكلمة من لغاتهم استغربناها، وإنما هي كلام القوم وبيانهم، وعلى هذا ما جاء عن بعضهم، وقال له قائل: أسألك عن حرفٍ من الغريب، فقال: هو كلام القوم، إنما الغريب أنت وأمثالك من الدُّخَلاء فيه»[2].

واعتنى المحدثون بمعرفة غريب الأحاديث الطوال، لأنها مظنة للكلمات الغريبة، قال الصنعاني (ت1182هـ): «وقد عَدُّوا من أنواع الغريب غريب ألفاظ الحديث قالوا وأول من صنّف فيه النضر ابن شُميل، وقيل أبو عبيدة معمر بن المثنى و مازال التأليف فيها، وأجمعها النهاية لأبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير[3]، وصنف بعد النهاية كتاباً فائقاً في شرح غريب الأحاديث والآثار الطوال ونحوها سماه "منال الطالب في شرح طوال الغرائب"»[4].

---

(1) علوم الحديث لابن الصلاح: (ص159).

(2) غريب الحديث: (1/ 70-71).

(3) المقصود النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (ت606هـ)، مطبوع عن المكتبة العلمية ببيروت، بطبعته الأولى (1399هـ- 1979م)، بتحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي.

(4) إسبال المطر على قصب السكر: (ص219).

ويعتبر كتاب «منال الطالب في شرح طوال الغرائب»، أشهر كتاب مفرد في بيان غريب الأحاديث الطوال؛ إذ جمع فيه مصنفه الأحاديث الطويلة المأثورة عن رسول الله ﷺ، والصحابة والتابعين، رضوان الله عليهم أجمعين، وقام بشرحها، وهو مطبوع بتحقيق محمود محمد الطناحي، عن مكتبة الخانجي بالقاهرة، بطبعته الثانية (1417هـ- 1997م).

ومن التصانيف التي اعتنت ببيان غريب حديث معين رغم كونها تندرج ضمن شروح الحديث الخاصة بشرح حديث معين كتاب «بغية الرّائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد»، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي (ت544هـ)، فهو يتناول شرح حديث أم زرع المشهور، وقد أولى فيه القاضي عياض عناية فائقة للجانب اللغوي الذي اشتمل عليه الحديث، قال القاضي عياض مُعَرِّفا بكتابه هذا في إكمال المعلم: «وقد ألفنا كتابا في حديث أم زرع كتابا مفرداً كبيراً وذكرنا فيه اختلاف رواياته وتسمية رواته ولغاته، وخرجنا فيه من مسائل الفقه نحو عشرين مسألة، ومن غريب العربية مثلها، وهو كثير بأيدي الناس»[1].

وهو مطبوع بتحقيق صلاح الدين الإدلبي، ومحمد الحسن أجانف، ومحمد عبدالسلام الشرقاوي، ونشر معه تفسير السيوطي (ت911هـ) للحديث نفسه، عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب سنة 1395هـ-1975م.

وفي نهاية هذا المبحث أرى من المفيد أن أُذَيّلَه بجدول انتقيت فيه بعض الكلمات الغريبة الواردة في عدد من الأحاديث الطوال مع شرحها اعتماداً على «بغية الرائد» للقاضي عياض (ت 544هـ)، و«**منال الطالب**» لابن الأثير (ت606هـ).

(1) إكمال المعلم بفوائد مسلم: (7/ 471).

اللفظة الغريبة	طرف الحديث	الراوي (الصحابي)	المعنى	المصدر المعتمد
العَصُوبُ	إن العصوب يرفق بها	عمرو بن العاص	النَّاقةُ التي لا تَدُرُّ عند الحلب	منال الطالب: (2/ 462)
الرَّبْنُ	إن العصوب يرفق بها	عمرو بن العاص	الدَّفْعُ	منال الطالب: (2/ 462)
السَّخْبَرُ	أطع الله نطعك	عبد الله بن الزبير	شجر، واحدته سخبرة	منال الطالب: (2/ 451)
لحم جملٍ غَثٌّ	اجتمعت إحدى عشرة امرأةً	عائشة	المهزول	منال الطالب: (2/ 539)
على رأس جبل وعر	اجتمعت إحدى عشرة امرأةً	عائشة	حزن غليظ	بغية الرائد: (ص45)
ولاسَمِينٌ فَيُنْتَقَل	اجتمعت إحدى عشرة امرأةً	عائشة	تعني اللحم، أي: ليس بسمين له نقى ـ أي مخ ـ فيخرج	بغية الرائد: (ص46)
العشنَّقُ	اجتمعت إحدى عشرة امرأةً	عائشة	الطويل، وقيل: السيء الخلق	منال الطالب: (2/ 542)
ليل تهامة	اجتمعت إحدى عشرة امرأةً	عائشة	طلقٌ طيبٌ	منال الطالب: (2/ 543)
زوجي إن دخل فَهِدَ	اجتمعت إحدى عشرة امرأةً	عائشة	تصفه بكثرة النوم والغفلة في منزله	بغية الرائد: (ص70)
كل داءٍ له داءٌ	اجتمعت إحدى عشرة امرأةً	عائشة	كل ما تفرق في الناس من الأدواء والمعايب اجتمع فيه	بغية الرائد: (ص91)

المبحث السادس: عناية المحدثين باختصار وتقطيع الأحاديث الطوال

اقتضت منهجية تصنيف كتب الجوامع والسنن القائمة على إيراد الأحاديث النبوية وفق موضوعاتها؛ اللجوء إلى اختصار وتقطيع الأحاديث الطوال؛ إذ كثير من الأحاديث الطوال تشتمل على فقرات عديدة، ومعاني متباينة، فيأخذ المحدث محل الشاهد من الحديث ويفصله عن بقية الحديث؛ أي: أنه يقوم بعملية تقطيع الحديث ليوافق نص الحديث معنى الباب أو الترجمة، وقد يضطر إلى اختصاره بالنسبة لمن يرى جواز ذلك.

قال أبو داود (ت275هـ) في رسالته إلى أهل مكة في وصف كتابه: «وربما اختصرت الحديث الطويل؛ لأني لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه، فاختصرته لذلك»[1]؛ ولا يستطيع القيام بتقطيع الحديث واختصاره إلا فقهاء المحدثين الجامعين بين الدراية والرواية وأدركوا فقه الحديث.

ومن كبار المحدثين الذين قطعوا بتقطيع الأحاديث الطوال الإمام مالك، فقد قطع في كتابه الموطأ حديث جابر الطويل في الحج إلى خمسة أحاديث، قال أبو عمر ابن عبدالبر: «لمالك عن جعفر بن محمد في الموطأ من حديث النبي ﷺ تسعة أحاديث **منها خمسة متصلة أصلها حديث واحد وهو حديث جابر الحديث الطويل في الحج**»[2].

وقال كذلك: «وهذا في حديث جابر؛ الحديث الطويل الذي وصف فيه حجّة رسول الله ﷺ من حين خروجه إليها إلى انقضاء جميعها، رواه عن جعفر بن محمد جماعة من العلماء في وقتهم، وقد حكى عبدالله ابن رجاء أن مالكًا سمعه بتمامه من جعفر بن محمد.

ويدلّ على صحة قوله أن مالكًا في أبواب من موطأه، وأتى منه بما احتاج إليه في أبوابه»[3].

وقال العلامة الأصولي الأبياري (ت616هـ): «وقد جاء الحديث الطويل في صفة حج رسول الله ﷺ، ساقه جابر بن عبدالله سياقًا واحداً، منذ خرج رسول الله ﷺ من المدينة إلى أن فرغ من حجه. ذكره على هذا السياق مسلم، وأبو داود، وجزأه مالك بن أنس رحمه الله، والبخاري، وأبو عيسى الترمذي على الأبواب»[4].

وسنعود في نهاية هذا المبحث إلى تخريج هذا الحديث وبيان صنيع الإمام مالك في تقطيعه، ورغم تقطيع الحديث إلى جُمَل وفقرات كثيرة؛ إلا أنه يظل حديثًا واحداً في عُرف المحدثين.

---

(1) رسالة أبي داود إلى أهل مكة: (ص24).

(2) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: (2/ 67).

(3) التمهيد: (2/ 73).

(4) التحقيق والبيان في شرح البرهان: (2/ 757).

وأحياناً نجد بعض الأحاديث الطوال تتضمن ما ورد في الأحاديث القصار، قال ابن عساكر (ت571هـ): «وقد جاء في صفة النبي عليه الصلاة والسلام من الأحاديث الطوال ما يشتمل على أكثر من هذه الأحاديث القصار، وفي بعضها زيادات على ما في هذه الروايات، ومنها حديث أبي سليط، ومنها حديث أبي مَعْبَد الخزاعي، ومنها حديث حُبيش بن خالد الخزاعي، وحديث هِند بن أبي هَالَة، وحديث عائشة.

وأما حديث أبي سليط فأخبرناه أبو القاسم بن الحُصَيْن، أنبأنا أبو طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان، أنبأنا أبو بكر محمد بن عبدالله بن إبراهيم الشافعي، أنبأنا محمد بن يونس القرشي، أنبأنا عبدالعزيز بن يحيى مولى العباس بن عبدالمطلب، أنبأنا محمد بن سليمان بن سليط، حدثني أبي، عن أبيه، عن جده أبي سليط ـ وكان بدرياً ـ قال: لما خرج رسول الله ﷺ في الهجرة ومعه أبو بكر الصديق وعامر بن فُهَيْرَة مولى أبي بكر، وابن أُرَيْقِط يَدُلُّهُم على الطريق، مَرُّوا بأم معبد الخزاعية وهي لا تعرفه فقال لها يا أم معبد هل عندك من لبن قالت لا والله وإن الغنم لعازبة...»[1].

ولتوضيح منهجية المحدثين في التقطيع نعود إلى حديث جابر في الحج الذي ورد الإشارة إليه في أول هذا المبحث، فنحن نعلم جيداً أن هذا الحديث الطويل مما تفرد به جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي بن الحسين، المعروف بالباقِر، عن جابر بن عبدالله الأنصاري، ولا نعرف له طريقاً صحيحاً من غير هذا الطريق، وقد ساقه الإمام أحمد بتمامه في مسنده[2]، وكذا الإمام مسلم في صحيحه[3]، أما الإمام مالك فقد قطّعه إلى خمس قطع في الموطأ، فظهر وكأنه خمس أحاديث، وذلك بحسب ما احتاج إليه في الموطأ من أبواب الحج، فذكر في باب الرَّمْلِ في الطواف، قول جابر: «رأيت رسول الله ﷺ رَمَلَ من الحِجْرِ حتى انتهى إليه ثلاثة أطواف»[4].

وذكر منه قطعتين صغيرتين في باب البدء بالصفا في السعي[5]، وذكر القطعة الرابعة منه في باب جامع السعي[6].

وكذلك هو في الموطآت، مثل موطأ أبي مصعب الزهري حيث جاءت هذه القطع المذكورة في الأرقام (1281، 1311، 1312، 1314).

وكذلك هي في موطأ سويد بن سعيد إذ جاءت في الأرقام (541، 543، 544)،وهي

(1) تاريخ دمشق: (3/ 314).

(2) مسند أحمد بن حنبل: (22/ 325/ ح: 14440).
(3) كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، ح: 1218.
(4) كتاب الحج، ح: 1057.
(5) ح: 1089، 1090.
(6) ح: 1097.

أربعة أحاديث في الموطأ، وإن أعطى المحقق لحديثين الرقم (543).

وحين تناول ابن عبدالبر بيان أسانيد الموطأ في كتابه العظيم التمهيد عد ذلك أربعة أحاديث، لما رواه الإمام مالك عن جعفر بن محمد، فقال: في (2/ 68) حديث أول لجعفر بن محمد، وقال في حديث (2/ 79) حديث ثان لجعفر بن محمد مسند، وقال في (2/ 91) حديث لجعفر بن محمد متصل، وقال في (2/ 93) حديث رابع لجعفر بن محمد.

وهو في أصله قطع صغيرة من حديث جابر الطويل المعروف في صحيح مسلم.

ومن أشهر المحدثين والحفاظ الذين قاموا بتقطيع الأحاديث الطويلة وتوزيعها على أبواب تصانيفهم: الإمام البخاري (ت256هـ) في صحيحه، نقل ابن حجر (ت852هـ) في مقدمة الفتح، عن أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت507هـ)، أنه قال: «وأما تقطيعه للحديث في الأبواب تارة واقتصاره منه على بعضه أخرى؛ فذلك لأنه إن كان المتن قصيراً أو مرتبطاً بعضه ببعض وقد اشتمل على حكمين فصاعداً فإنه يعيده بحسب ذلك»[1].

ومن الحفاظ الذين احتاجوا إلى تقطيع الأحاديث الطويلة في مصنفاتهم الحميدي الأندلسي (ت488هـ) في كتابه «الجمع بين الصحيحين»، لكنه أدرج زيادات من غير الصحيحين، وأشار في الجملة إلى صنيع البخاري من الاختصار والتقطيع، وإليه يشير الحافظ الزين العراقي (ت806هـ) في ألفيه بقوله: **وليت إذ زاد الحميدي ميزا**

قال السخاوي (ت902هـ) في شرحه لألفية العراقي: «(**وَلَيْتَ إذ زَادَ**) الحافظ أبو عبدالله محمد بن أبي نصر (الحميدي) بالتصغير نسبة لجده الأعلى حميد الأندلسي القرطبي فاعل، ذلك في جمعه (**مَيَّزَا**)؛ فإنه ربما يسوق الحديث الطويل ناقلاً له من مستخرج البرقاني أو غيره، ثم يقول: اختصره البخاري، فأخرج طرفًا منه، ولا يبيِّن القدر المقتصر عليه، فيلتبس على الواقف عليه، ولا يميِّزه إلا بالنظر في أصله، ولكنه في الكثير يميز بأن يقول بعد سياق الحديث بطوله: اقتصر منه البخاري على كذا، وزاد فيه البرقاني مثلاً كذا.

ولأجل هذا وما يشبهه، انتقد ابن الناظم وشيخنا دعوى عدم التمييز، خصوصاً وقد صرّح العلائي ببيان الحميدي للزيادة، وهو كذلك، لكن في بعضها ما لا يتميز كما قرّرته، وبالجملة فيأتي في النقل منه، ومن البيهقي ونحوه ما سبق في المستخرجات»[2].

(1) هدي الساري مقدمة فتح الباري: (ص15).

(2) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: (1/ 61).

المبحث السابع: رواية الأحاديث الطويلة بالمعنى

الرواية هي أداء الحديث وتبليغه مسنداً إلى النبي ﷺ، بصيغة من صيغ الأداء، وهي نوعان:

رواية باللفظ الذي سمعه الراوي دون تغيير أو تبديل، أو تقديم أو تأخير، أو زيادة أو نقصان، ورواية بالمعنى الذي اشتمل عليه اللفظ، بدون التقييد بألفاظ الحديث المسموعة.

حكى المَازَرِي (ت536هـ) عن القاضي عبدالوهاب المالكي أنه يرى جواز الرِّوَايَة بالمعنى في الأحاديث الطوال، وأنها لا تجوز في القصار قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وانفرد القاضي فقال: يجوز النقل بالمعنى في الأحاديث الطوال؛ للضرورة دون القصار، قال: وفيه تفصيل، وهو أن الحديث الطويل إن أورده غير قاصد نقله عنه؛ لكونه لا يتعلق به حكم كحديث جُرَيْج الراهب، أو لا تمس الحاجة لنقله، أو حكمه خاص بالسامعين، فلا يبعد جريان الخلاف في جواز نقله بالمعنى؛ لعدم الحاجة لتعيين اللفظ»[1].

وقال الزركشي (ت794هـ): «التفصيل بين الأحاديث الطِّوَالِ، فيجوز فيها الرواية بالمعنى بشرطه، دون القصار. حكاه بعضهم عن القاضي عبدالوهاب»[2]. ولا شك أن المراد ببعضهم في قول الزركشي المازري.

وذكر الشيخ طاهر الجزائري (ت1338هـ): «أنّ الرواة جَوَّزُوا النَّقْل بالمعنى، فتجد قصَّة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها نحو ما رُوِيَ من قوله: «زوجتكها بما مَعك من القرآن»، «ملَّكْتُكَها بما معك»، «خُذها بما معك»، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة؛ فنعلم يقيناً أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ بل نجزم بأنه قال بعضها إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها فأتت الرواة بالمرادف، ولم تَأْتِ بلفظه؛ إذ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ.

والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما ضبط اللفظ فبعيد جداً لاسيما في الأحاديث الطوال، وقد قال سفيان الثوري: إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني إنما هو المعنى، ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم إنما يروون بالمعنى»[3].

«ومما ينبغي التنبه إليه أن أكثر ما ترد الرواية باللفظ في الأحاديث القصيرة، على أن ورود الرواية بالمعنى في الأحاديث الطويلة إنما تكون في الكلمة والكلمتين والثلاث، وقلَّما

(1) إيضاح المحصول من برهان الأصول: (ص510).

(2) البحر المحيط: (6/ 278).

(3) توجيه النظر إلى أصول الأثر: (2/ 700-701).

تكـون الروايـة بـالمعنى في جميـع ألفـاظ الحـديث، وهـذا شـيء نقولـه عـن دراسـة واستقراء، وليس أدل على ذلك من أن حديث «بدء الوحي» المروي عن السيدة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في الصحيحين وغيرهما، وهو من الأحاديث الطويلة، لا تكاد تجد الرُّواة اختلفوا فيه إلا في بعض ألفاظ قليلة نادرة»[1].

المبحث الثامن: الموضوعات التي تطرقت إليها الأحاديث الطوال

أورد الإمـام البخـاري (ت256هـ) في صحيحه مئة وأربعة وعشرين (124) حديثاً طويلاً، تندرج تحت أغلب الأبواب الفقهية بحيث لم تقتصر على باب معين، فنجد في كتاب بدء الوحي (2)، وكتاب العلم (1)، وكتاب التيمم (1)، وكتاب الصلاة (3)، وكتاب مواقيت الصلاة (1)، وكتاب الأذان (2)، والتهجد (1)، والسهو (1)، والجنائز (2)، والزكاة (1)، والحج (2)، والبيوع (1)، والإجارة (1)، والكفالة (2)، والوكالة (1)، والحرث والمزارعة (1)، والمظالم والغصب (1)، والهبة وفضلها والتحريض عليها (1)، والشهادات (1)، والشروط (2)، والجهاد والسير (5)، وفرض الخمس (3)، والجزية (1)، وبدء الخلق (2)، وأحاديث الأنبياء (6)، والمناقب (6)، وفضائل أصحاب النبي ﷺ (4)، ومناقب الأنصار (7)، والمغازي (21)، والتفسير (18)، وفضائل القرآن (1)، والنكاح (4)، والنفقات (1)، والأطعمة (2)، والطب (1)، واللباس (2)، والأدب (6)، والاستئذان (2)، والرقاق (3)، وكفارات الأيمان (2)، والفرائض (1)، وكتاب الحدود والمحاربين (1)، والديات (1)، واستتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم (1)، والتعبير (2)، والفتن (1)، وكتاب الأحكام (3)، والاعتصام بالكتاب والسنة (1)، والتوحيد (6).

وبالتالي فالأحاديث الطوال تشمل جميع الموضوعات، بحيث لا تختص بأبواب معينة، إلا أن أكثرها قد ورد في أبواب قليلة معروفة مثل: كتاب المغازي، والتوحيد، والجهاد والسير، والتفسير، والمناقب، وفضائل الصحابة.

المبحث التاسع: درجة الأحاديث الطوال من حيث القبول والرد

للسنة النبوية مكانة عظيمة في التشريع الإسلامي، فهي الأصل الثاني بعد القرآن الكريم، وهي الشارحة لألفاظه ومبانيه، المُجَلِّيَةُ لمعانيه، الكَاشِفَةُ لغوامضه.

والأحاديث الطوال تشمل الأحاديث الصحيحة والحسنة، وهذا كثير جداً، ومن أمثلته حديث جابر الطويل في الحج، وحديث الإفك، وحديث قصة حَاطِبْ بن أبي بَلْتَعَةَ، وحديث جبريل المشهور، وإذا رُوي الحديث

(1) هذا كلام الشيخ محمد أبو شهبة رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه دفاع عن السنة: (1/ 53).

الطويل من وجهين مختلفين امتنع الحكم بضعفه، قال العلامة الشيخ أبو العباس ابن تيمية (ت728هـ): «والمقصود أن الحديث الطويل إذا رُوي مثلاً من وجهين مختلفين، من غير مواطأة امتنع عليه أن يكون غلطاً، كما امتنع أن يكون كذباً فإن الغلط لا يكون في قصة طويلة متنوعة، وإنما يكون في بعضها، فإذا روى هذا قصة طويلة متنوعة، وَرَوَاهَا الآخر مثلما رَوَاهَا الأول من غير مواطأة امتنع الغلط في جميعها، كما امتنع الكذب في جميعها من غير مواطأة.

ولهذا إنما يقع في مثل ذلك غلط في بعض ما جرى في القصة مثل حديث اشتراء النبي ﷺ البعير من جابر؛ فإن من تأمل طرقه علم قطعاً أن الحديث صحيح، وإن كانوا قد اختلفوا في مقدار الثمن»[1].

وتشمل الأحاديث الطويلة أيضا الضعيف والموضوع؛ لا سيما بعض الأحاديث الطويلة الواردة في الفضائل والملاحم مما رواه القصاص.

ذكر أبو حفص ابن الملقن (ت804هـ) الدلائل على وضع الحديث، ثم قال: «أو بقرينة في المروي؛ كالأحاديث الطويلة التي يشهد بوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها»[2].

وذكر المناوي (ت1031هـ) علامات الحديث الموضوع فذكر منها: «ما يؤخذ من حال المروي كأن يكون مناقضاً لنص القرآن، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، أو صريح العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل أو نحو ذلك: كركاكة لفظه ومعناه كالأحاديث الطَّوِيلَة المروية في موت المصطفى وغير ذلك»[3].

وقال الشيخ طاهر الجزائري: «ولا شكّ أن الحكم بالوضع أولى بالمنع قطعاً لا حيث لا يخفى؛ كالأحاديث الطوَال الرَّكِيكَة التي وضعها القصاص»[4].

قال: «ومن الطوال التي لم تُخَرَّج في الصحيح كحديث الطير، وحديث قس بن سَاعِدَة، وحديث أمِّ مَعْبَد، وغيرها من الطوال»[5].

وهناك رواة متهمون بالوضع اشتهروا برواية الأحاديث الطوال منهم مَيْسَرَة بن عبد رَبِّه، قال ابن عَدِيّ الجرجاني في ترجمته: «سمعت ابن حماد يقول: مَيْسرة الذي يحدثون عنه تلك الأحاديث الطوال كان كذاباً»[6]. ولعله تصحف في المطبوع من الكامل لابن عدي،

(1) مقدمة أصول التفسير: (ص28).
(2) المقنع في علوم الحديث: (1/ 235).
(3) اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر: (2/ 42).
(4) توجيه النظر إلى أصول الأثر: (1/ 381).
(5) توجيه النظر إلى أصول الأثر: (1/ 426).
(6) الكامل في ضعفاء الرجال: (6/ 429).

فقد سماه الجوزجاني مُبشراً، فقال: «مبشر الذي حدثوا عنه بتلك الأحاديث الطوال كان كذاباً»[1].

ومنهم كذلك عبدالرحمن بن إبراهيم الراسبي، قال عنه الذهبي: «أتى بخبر باطل طويل، وهو المتهم به»[2].

وفي مقابل هذا نجد رواة ثقات اشتهروا برواية الأحاديث الطوال منهم أبو محمد حجاج بن محمد الأعور، قال عنه الخطيب البغدادي[3]: «أنبأنا أحمد بن علي بن الحسين التوزي، حدثنا أحمد بن الفرج بن منصور الوراق، حدثنا محمد بن مخلد، حدثنا عباس بن محمد قال: سمعت أبا مسلم المستملي يقول: خرج حجّاج الأعور من بغداد إلى الثغر في سنة تسعين، وسألته في درب الحجارة، وهو في السفينة فقلت: يا أبا محمد هذا التفسير سمعته من ابن جريج؟ فرأيت عينه قد انقلبت فقال: سمعت التفسير من ابن جريج، وهذه الأحاديث الطوال، وكل شيء قلت: حدثنا ابن جريج فقد سمعته».

وحديث أبي بن كعب الطويل في فضائل السور حكم عليه النقاد بالوضع، قال ابن الصلاح (ت643هـ): «وهكذا حال الحديث الطويل الذي يُروى عن أُبيِّ بن كعب، عن النبي ﷺ في فضائل القرآن سورةً فسورةً، بَحَثَ بَاحِثٌ عن مَخرَجِه حتى انتهى إلى من اعترف بأنه وجماعة وضعوه، وإن أَثَرَ الوضع لَبيِّنٌ عليه، ولقد أخطأ الواحدي المُفَسِّر، ومن ذكره من المفسرين في إيداعه تفاسيرهم، والله أعلم»[4].

وقال الشيخ محمد أبو شهبة (ت1403هـ): «ومن الموضوعات في فضائل السور الحديث الطويل المروي عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ في فضائل القرآن سورة سورة، وقد خطّأ المحدثون من ذَكَرَه من المفسرين في كتبهم كالثعلبي، والواحدي، والزمخشري، والبيضاوي، وأبي السعود لكن من أبرز سنده كالأولين، فهو أبسط لعُذره إذ أحال ناظره على الكشف على سنده، وأما من لم يبرز سنده ورواه بصفة الجزم فخطؤه أفحش كالآخرين»[5].

وحَكَمَ البيهقي على حديث الجُوَيْبَاري الطويل بالوضع، حيث قال: «روى أحمد بن عبدالله بن خالدٍ الْجُوَيْبَارِيُّ الهروي، عن محمد بن عبدالله الفلسطيني، عن جويبر، عن الضَّحَّاك، عن ابن عباس، فذكر مسائل لعبدالله بن سلام رسول الله ﷺ نحواً من ألف مسألة أو أكثر.

(1) أحوال الرجال: (ص330).
(2) ميزان الاعتدال: (2/ 545).
(3) تاريخ بغداد: (9/ 142).
(4) علوم الحديث: (ص100 – 101)، الخلاصة في معرفة الحديث للطيبي: (ص86).
(5) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: (ص348).

فأما الحديث الطَّويل فإنِّي أشهد بين يدي الله أنه موضوع، ومن حدَّث به كان كاذبًا على رسول الله ﷺ بقوله من روى حديثًا وهو يرى أنه كذبٌ فهو أحد الكاذبين، ولا أقوله تَقْلِيداً بل أقوله بالحجج التي ظهرت لي منها أن الضَّحَّاكَ بن مزاحمٍ لم يسمع من ابن عبَّاسٍ حرفًا، وهذا الحديث عنه عن ابن عباس.

ومنها: أن جَوَيْبِرَ بن سعيد الراوي لهذا الحديث عن الضحاك ليس بشيء، فقد ضعفه الأئمة المقتدى بهم.

ومنها: أن محمد بن عبدالله الفلسطيني الراوي لهذا الحديث عن جويبرٍ مجهولٌ لا يعرف والجهالة عَين الجرح.

ومنها: أن أحمد بن عبدالله الجويباري الهروي المنفرد بهذا الحديث مُفْرَدٌ من بين أقرانه الكذّابين على سيِّد العالمين بالجهل وسوء المذهب والزِّيادة هي الوضع كما قدمت ذكرها، وكل من تابعه على راوية هذا الحديث فهو كذَّابٌ خبيثٌ مثله، فيكون هو الواضع له، وهذا السارق منه، ومن حدث به الرَّاوي للكذب والموضوع، وويل للكذابين على رسول ربِّ العالمين بعد قوله ﷺ»[1].

ثم قال البيهقي: «ومن الدَّليل الواضح على أن الحديث الطويل برواية أحمد بن عبدالله الهروي باطلٌ في متنه أشياء هي أليق بكلام أحمد بن عبدالله من كلام المصطفى ﷺ يعرفها كل من يرجع إلى أدنى معرفةٍ، والله الموفِّقُ للصواب وهو حسبي ونعم الوكيل»[2].

المبحث العاشر: المصنفات في الأحاديث الطوال

لقد اهتم العلماء بالأحاديث النبوية اهتماماً بالغاً، وتناولوا هذه الأحاديث بالخدمة في شتى الجوانب فكانت أصلاً لعدد كبير من المصنفات، فمنهم من قام بشرحها ودراستها وتخريجها، ومنهم من قام بجمعها وتصنيفها.

وأشار أبو علي الحسن بن محمد بن محمد ابن عمروك التيمي النيسابوري الدمشقي البكري(ت656هـ)، إلى جمع بعض الحفاظ لأربعين حديثًا من الطوال دون تسميتها في مقدمة كتابه الأربعين حديثا[3]، فقال: «أما بعد؛ فإن جماعة من الأئمة الأعلام وصدور الإسلام.. يجمعها طريق الطاعات رجاء الثواب وحصول المبرات وقصد كل إمام ... فنًا من الفنون. فمنهم من جمعها ورتبها على أبواب الفقه وما يحتاج إليه، ومنهم من جمع في الزهد والرقائق، ومنهم من جمع في فضل الجهاد، ومنهم من جمع في ذكر طبقات الصوفية، وأخبار مشايخ الطريقة، **ومنهم من جمع الأحاديث الطوال**، ومنهم من رزقه الله الرحلة فذكر أحاديث البلاد».

(1) حديث أحمد بن عبدالله بن خالد الجويباري في مسائل عبدالله بن سلام: (ص235- 236).

(2) حديث أحمد بن عبدالله بن خالد الجويباري: (ص238).

(3) الأربعون حديثا: (ص24).

وخلاصة القول أن الأحاديث الطوال كانت جُزءا من المكتبة الحديثية الزاخرة، وربما كان من العسير على الباحث حصر واستيعاب ما كتب في موضوع الأحاديث الطوال؛ لتفرق الإفادات المرتبطة به بين كتب الحديث، وكتب التراجم والفهارس والأثبات، لكنني بفضل الله ـ عز وجل ـ استطعت أن أجمع جملة من التصانيف في هذا الباب، وجعلتها في هذا المسرد المرتب على وفيات مصنفيها.

1. «**الطوالات**»، لأبي الحسن علي بن إبراهيم القزويني القطان (ت345هـ).

نسبه إليه الرافعي[1]، وترجم له ترجمة وافية، وعزا إلى كتاب الطوالات في 61 موضعاً من كتابه «التدوين»، وضمنه أحاديث منه.

2. «**الأحاديث الطوال**»، لأبي القاسم سليمان الطبراني (ت360هـ)، طبع في آخر المعجم الكبير (ج 25/ ص 189-327)، بتحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، وطبع مستقلاً، عن المكتب الإسلامي ببيروت، وطبع في سنة (1412هـ- 1992م) بتحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، عن دار الكتب العلمية ببيروت.

3. «**كتاب الطوالات**»، لأبي سليمان محمد بن عبدالله المعروف بابن الربعي (ت379هـ).

نسبه إليه ابن عساكر، واقتبس منه جملة من النصوص في تاريخ دمشق (9/ 261، 264- 285، 287- 17/ 45-56)، وأشار إلى أنه في خمسة أجزاء[2].

4. «**الأحاديث الطوال**»، أو «**الطوالات من الصحاح والغرائب، تخريج الحافظ أبي عبدالله الصُّوْرِيُّ**[3]»، لأبي القاسم علي بن المحسن بن علي التنوخي (ت447هـ).

نسبه إليه الذهبي، وصلاح الدين العلائي، وقال: «في أربعة عشر جزءاً وهو كتاب مفيد»، وابن حجر، وقال: «الأحاديث الطوال لأبي القاسم التنوخي، وهو في نسخة اثنا عشر جزءاً، وفي أخرى أربعة عشر جزءاً»[4].

5. «**الأربعون الطوال**»، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت571هـ).

نسبه ابن عساكر لنفسه في مقدمة كتابه، ونسبه إليه الذهبي، وقال: «إنه يقع في مُجَيْلِيد»، وقال في تاريخ الإسلام: «إنه في ثلاثة أجزاء»، ونسبه إليه صلاح الدين العلائي بعنوان «**كتاب الأربعين الطوال من الأحاديث الصحاح**

(1) التدوين في أخبار قزوين: (1/ 174-175).

(2) موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق: (2/ 1121).

(3) هو أبو عبدالله محمد بن علي بن عبدالله بن محمد بن رحيم الشامي الساحلي الصوري، حافظ من أهل صور بلبنان، (ت441). انظر ترجمته في: الأنساب للسمعاني: (8/ 106)، سير أعلام النبلاء: (17/ 627).

(4) سير أعلام النبلاء: (17/ 650)، إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة: (1/ 352)، المعجم المفهرس: (ص 315).

والغرائب والعوالي في دلائل نبوة نبينا ﷺ وفضائل أصحابه رضي الله عنهم»[1].

والكتاب مطبوع عن مؤسسة الضحى ببيروت بطبعته الأولى سنة 2011م، بتحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، في (176 ص).

6. «**طوالات الأخبار والقصص والآثار**»، لأبي موسى محمد بن عمر الأصبهاني المديني (ت581هـ).

نسبه إليه حاجي خليفة، والزركلي[2]، وتوجد قطعة منه مخطوطة بالمكتبة الظاهرية برقم: 3798 ضمن مجموع من الورقة 158 إلى الورقة 169، وهذا الكتاب مرقون على الورد في الشاملة، وأظنه لم يبق منه سوى حديث واحد، والله أعلم.

7. «**منال الطالب في شرح طوال الغرائب**»، لأبي السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير (ت606هـ).

نسبه إليه السبكي[3]، وهو مطبوع بتحقيق محمود محمد الطناحي، عن مكتبة الخانجي بالقاهرة، وصدرت طبعته الثانية سنة (1417هـ- 1997م).

8. «**الأربعون الطوال**»، لأبي عبدالله محمد بن علي بن محمد بن عبدالله بن العربي الطائي الحاتمي، المعروف بابن عربي (ت638هـ).

نسبه إليه إسماعيل باشا البغدادي[4]، ولم أرَ أحداً من المتقدمين نسبه إليه فالله أعلم بصحة نسبته إليه.

وهناك من المحدثين من خصّص حديثاً طويلاً واحداً بالتصنيف روايةً أو شرحاً، ومن أمثلة ذلك:

أ. «**حديث أم زرع**».

1. «**جزء حديث أم زرع**»، لأبي إسحاق إسماعيل بن إسحاق الجهضمي المالكي (ت282هـ).

نسبه إليه ابن فرحون[5].

2. «**شرح حديث أم زرع**»، لأبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي (ت543هـ).

نسبه إليه المقري، وإسماعيل البغدادي، وسعيد أعراب[6].

3. «**بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد**»، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي(ت544هـ).

---

(1) أربعون حديثا لأربعين شيخا من أربعين بلدة: (ص18)، سير أعلام النبلاء: (20/ 562)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: (12/ 493)، إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة: (2/ 479).

(2) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: (2/ 1116)، الأعلام: (6/ 313).

(3) طبقات الشافعية الكبرى: (8/ 367).

(4) هدية العارفين: (2/ 114).

(5) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: (1/ 289).

(6) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: (2/ 36)، هدية العارفين: (2/ 90)، مع القاضي أبي بكر ابن العربي: (ص141).

وهو مطبوع عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب سنة 1395هـ، بتحقيق صلاح الدين الإدلبي، ومحمد الحسن أجانف، ومحمد عبدالسلام الشرقاوي.

4. «**درة الضرع لحديث أم زرع**»، لمحمد بن عبدالكريم بن الفضل الرافعي القزويني (ت580هـ).

أودعه ابنه عبدالكريم في كتابه التدوين في أخبار قزوين (1/ 35-372)، وطبع مفردا بتعليق مشهور حسن سلمان عن دار ابن حزم ببيروت بطبعته الأولى: (1411هـ- 1991م).

5. «**شرح حديث أم زرع الذي روته أم المؤمنين عائشة** رضي الله عنها»، لعز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام الشهير بالعز بن عبدالسلام (ت620هـ).

نسبه إليه عبدالله الوهيبي[1].

6. «**مطرب السّمع في حديث أم زرع**»، لعبد الباقي بن عبدالمجيد بن عبدالله بن مثنى اليماني المخزومي (ت 743 وقيل 744هـ).

نسبه إليه ابن حجر، وحاجي خليفة، والشوكاني، وإسماعيل البغدادي[2].

7. «**ريع الفَرْع في شرح حديث أم زرع**»، لمحمد بن أبي بكر عبدالله بن محمد بن أحمد القيسي، الشهير بابن ناصر الدين (ت842هـ).

نسبه إليه ابن فهد الأصفوني، والسخاوي، والروداني[3].

وهو مطبوع بتحقيق عبدالله الشبراوي الوراق، عن دار البشائر الإسلامية ببيروت بطبعته الأولى سنة (1432هـ- 2010م).

8. «**شرح حديث أم زرع**»، لمحمد بن أبي بكر عبدالله الأشخر الزبيدي اليمني (ت991هـ).

نسبه إليه العيدروس، وقال: «هو آخر مؤلفاته»[4]، وهو مخطوط.

9. «**حسن القرع على حديث أم زرع**»، لأحمد بن عبدالغني التميمي (ت بعد 1202هـ).

نسبه إليه الزركلي، وقال: «فرغ من تبييضها سنة 1202هـ»[5].

وهو مطبوع بعناية عبدالله العتيق، عن دار المنهاج بجدة، بطبعته الأولى سنة (1431هـ- 2009م).

10. «**إنجاز وعد السائل في شرح حديث أم زرع من الشمائل**»، لمحمد مرتضى بن محمد الزبيدي (ت1205هـ).

نسبه إليه محمد عبدالحي الكتاني[6]، وهو مخطوط.

---

(1) العز بن عبدالسلام حياته وآثاره ومنهجه في التفسير: (ص129).

(2) الدرر الكامنة: (3/ 102)، كشف الظنون: (2/ 1718)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: (1/ 318)، هدية العارفين: (1/ 495).

(3) لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ: (ص208)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: (8/ 103)، صلة الخلف بموصول السلف: (ص250).

(4) النور السافر عن أخبار القرن العاشر: (ص350).

(5) الأعلام: (1/ 152).

(6) فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات: (1/ 538).

11. «**شذى الأزهار لما جاء في حديث أم زرع من الفقه واللغة والأخبار**»، للطاهر محمد الدرديري.

نسبه إليه يوسف بن محمد العتيق[1].

مطبوع عن مكتبة الضامري، لم تحدد الطبعة ولا تاريخها.

ب. «**حديث جبريل**».

1. «**جزء على حديث جبريل عليه السلام**»، لأبي الطيب صالح بن يزيد بن صالح بن موسى بن أبي القاسم بن علي بن شريف الرُّنْدي النِّفْزي (ت684هـ)[2].

نسبه إليه لسان الدين ابن الخطيب، ومحمد التليدي[3].

مطبوع عن مطبعة كرجاين بسنغافورة، دون ذكر سنة الطبع.

2. «**إيضاح السبيل في شرح حديث جبريل**»، لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي (ت708هـ).

وهو مطبوع بتحقيق رضوان بن صالح الحصري، عن دار التوحيد بالرياض، بطبعته الأولى سنة (1439هـ- 2018م).

3. «**شرح حديث جبريل في الإسلام والإيمان والإحسان**»، لأبي العباس أحمد بن شهاب الدين عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله بن الخضر بن تيمية الحَرَّاني الدمشقي (ت728هـ).

نسبه إليه إسماعيل البغدادي[4].

وهو مطبوع بتحقيق علي بن بخيت الزهراني عن دار ابن الجوزي، دون ذكر تاريخ الطبع.

4. «**السعي الجميل للأجر الجزيل في شرح حديث جبريل**»، لنعمان بن أحمد بن عبدالله الطَّرَسُوسي (كان حيًا سنة 1120هـ).

نسبه إليه عمر رضا كحالة[5].

5. «**إتحاف النبيل ببعض معاني حديث جبريل**»، لطاهر بن حسين بن طاهر بن محمد بن هاشم العلوي الحسيني (ت1241هـ).

نسبه إليه عبدالله الحبشي[6].

6. «**شرح حديث أن تعبد الله كأنك تراه**»، لمحمد بن خليفة ابن الحاج المدني (ت1378هـ).

نسبه إليه محمد محفوظ[7].

7. «**حلية العالم المُعَلِّم وبُلْغَةُ الطالب المتعلِّم من حديث جبريل عليه السلام**»، لسليم بن عيد الهلالي.

نسبه إليه يوسف بن محمد العتيق[8].

---

(1) التعريف بما أفرد من الأحاديث بالتصنيف: (ص117).

(2) انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات: (16/ 108)، الإحاطة في أخبار غرناطة: (3/ 275)، الأعلام للزركلي: (3/ 198).

(3) الإحاطة في أخبار غرناطة: (3/ 276)، تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه: (ص121).

(4) هدية العارفين: (1/ 106).

(5) معجم المؤلفين: (4/ 32).

(6) مصادر الفكر الإسلامي في اليمن: (ص82).

(7) تراجم المؤلفين التونسيين: (4/ 294).

(8) التعريف بما أفرد من الأحاديث بالتصنيف: (ص59).

مطبوع عن دار التوحيد بالرياض، بطبعته الأولى سنة 1414هـ- 1994م، في (105ص).

8. «**شرح حديث جبريل** عليه السلام»، لمحمد بن صالح العثيمين.

نسبه إليه يوسف بن محمد العتيق[1].

مطبوع عن دار الثريا بطبعته الأولى سنة (1415هـ- 1994م)، بإعداد فهد بن ناصر السليمان، في (128ص).

ت. «**حديث الإفك**».

1. «**حديث الإفك**»، لأبي يحيى عبدالكريم بن الهيثم الدير عاقولي (ت278هـ).

نسبه إليه يوسف بن محمد العتيق[2].

له نسخة خطية بدار الكتب الظاهرية بدمشق ضمن مجموع تحت رقم: 1439 (3)، تقع في 9 ورقات من الورقة 39 إلى الورقة 47، نسخة معارضة بالأصل، عليها سماع من الأصل المنقول عنه سنة 580هـ، وعلى هذه سماع سنة 608هـ، وهو تاريخ النسخ أيضاً، وسماع آخر سنة 680هـ[3].

2. «**حديث الإفك**»، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت360هـ).

نسبه إليه ابن حجر، والروداني، والكتاني[4].

3. «**شرح حديث الإفك**»، لأبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي (ت543هـ).

نسبه لنفسه وقال رحمه الله: «هي نازلة عظيمة ومصيبة شنيعة شاء الله كونها لتهلك به أمة وتعصم أمة وتظهر الدفائن ويكشف النفاق؛ وقد بيناها في جزء مفرد»[5]، ونسبه إليه أيضا المقري[6].

4. «**حديث الإفك**»، لأبي محمد عبدالغني بن عبدالواحد بن علي بن سرور المقدسي (ت600هـ).

مطبوع عن دار غراس بطبعته الأولى سنة (1426هـ-2005م)، بتحقيق سليم بن عيد الهلالي السلفي، في (315 ص).

5. «**شرح حديث الإفك**»، لأبي محمد عبدالله بن سعد بن سعيد أبي جَمْرَةَ الأزدي الأندلسي (ت695هـ).

نسبه إليه حاجي خليفة[7]، ولعله جزء من كتابه بهجة النفوس في شرح مختصره لصحيح البخاري المسمى «**جمع النهاية في بدء الخير والعافية**».

6. «**فوائد حديث الإفك**»، لمحمد بن العربي الأَدُوزي الباعقيلي (ت1315هـ).

---

(1) التعريف بما أفرد من الأحاديث بالتصنيف: (ص59).

(2) التعريف بما أفرد من الأحاديث بالتصنيف: (ص64).

(3) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية: (1/ 387).

(4) المعجم المفهرس: (ص73)، صلة الخلف بموصول السلف: (ص213)، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: (ص112).

(5) عارضة الأحوذي بشرح صحيح البخاري لابن العربي المالكي: (12/ 47).

(6) نفح الطيب: (2/ 36).

(7) كشف الظنون: (2/ 1040).

نسبه إليه المختار السوسي، ومحمد التليدي وقال: «استخرج من حديث الإفك قذف المنافقين لعائشة أكثر من خمس وثلاثين فائدة»[1].

7. «**طهارة بيت النبوة: حادثة الإفك وما فيها من أحكام وعبر**»، لخالد بن عبدالرحمن الشايع.

نسبه إليه يوسف بن محمد العتيق[2].

مطبوع عن دار الجلالين، ودار بلنسية بطبعته الأولى سنة (1414هـ- 1993م).

ث. «**حديث جابر**».

1. «**شرح حديث جابر**»، لأبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي (ت543هـ).

نسبه إليه المقري، وإسماعيل البغدادي[3].

خاتمة:

وفيما يلي تلخيص لأبرز النتائج التي توصلت إليها:

1. أن مصطلح الطويل قبل أن نتحدث عن استعماله عند المحدثين كان معروفاً في علوم القرآن الكريم، ومعروفاً أيضاً في الأدب العربي، ففي البحور الشعرية نجد البحر الطويل، وفي الشعر العربي نجد القصائد السبع الطوال، وكان لفظ الطويل يُطلق كذلك لقباً على الرواة فنجد الإمام ابن حجر (ت852هـ) في كتابه «نزهة الألباب في الألقاب»، أفرد باب لمن لقب بالطويل من المحدثين.

2. الأحاديث الطوال وهي الأحاديث التي تكون متونها طويلة، وهي تأتي في مقابل الأحاديث القصار التي اعتنى بجمعها القضاعي في كتاب "مسند الشهاب"، واعتنى بها غيره من المحدثين.

3. يندرج ضمن الحديث الطويل جميع الأحاديث التي وصفها المحدثون بالطول؛ مثل حديث جبريل، وحديث الإفك، وحديث أم زرع ...، أو تلك التي أخرجها الأئمة المصنفون في تصانيفهم المفردة في موضوع "الأحاديث الطوال"؛ كالطبراني وغيره.

4. اشتهر عدد من المحدثين بقدرتهم على حفظ الأحاديث الطوال، منهم: عبدالرحمن المحاربي، وشعبة، وأبو عوانة الوضاح، وأبو تَوبة الربيع بن نافع، والزهري، وغيرهم، وفي مقابل هذا نجد بعض المحدثين كانت عندهم مشقة في حفظ الأحاديث الطوال، إما لطولها، أو أن الغالب عليها الغرابة والنكارة.

5. اعتنى المحدثون برواية الأحاديث الطويلة في مصنفاتهم، وهذا ظاهر من خلال تتبعي للأحاديث الطويلة الواردة في الكتب التسعة، فقد أخرج الإمامان البخاري ومسلم في صحيحيهما أكثر من مئة حديث طويل،

(1) خلال جزولة: (2/ 54)، تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه: (ص176).

(2) التعريف بما أفرد من الأحاديث بالتصنيف: (ص65).

(3) نفح الطيب: (2/ 242)، هدية العارفين: (2/ 90).

وأورد أبو داود في سننه أكثر من خمسين حديثاً طويلاً، والترمذي في سننه أكثر من مئة حديث، والنسائي وابن ماجه أخرجا أكثر من عشرين حديثاً طويلاً.

وأخرج مالك في الموطأ أكثر من أربعين حديثاً طويلاً، وأحمد في مسنده أكثر من مائتي حديث، أما الحاكم فقد أورد في المستدرك أكثر من مئة حديث، والدارمي أورد في سننه أكثر من خمسين حديثاً طويلاً.

6. اهتم المحدثون بمعرفة غريب الأحاديث الطوال، لأنها مظنة للكلمات الغريبة، واهتم كذلك باختصار وتقطيع الأحاديث الطوال في مصنفاتهم، فيأخذ محل الشاهد من الحديث، ويفصله عن بقية الحديث.

7. الأحاديث الطوال تشمل جميع الموضوعات، بحيث لا تختص بأبواب معينة، وتشمل الأحاديث الصحيحة، والحسنة، والضعيفة، والموضوعة.

8. صنف المحدثون كتباً خاصة بالأحاديث الطوال، فصارت بذلك من المكتبة الحديثية الزاخرة المتنوعة، ومن هذه التصانيف ما جمع الأحاديث الطوال التي يرويها المصنف بسنده، ومنها ما تناول حديثاً طويلاً معيناً بالدراسة والشرح.

***

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

1. **إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة**، لأبي سعيد خليل بن كيكلدي بن عبدالله الدمشقي العلائي (ت761هـ)، تحقيق: مرزق بن هياس الزهراني، نشر: مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى: 1425هـ- 2004م.
2. **الإحاطة في أخبار غرناطة**، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب (ت776هـ)، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1424هـ.
3. **أحوال الرجال**، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني (ت259هـ)، تحقيق: عبدالعليم البستوي، نشر: حديث أكادمي - باكستان، د.ت.
4. **أربعون حديثا لأربعين شيخا من أربعين بلدة**، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت571هـ)، تحقيق: مصطفى عاشور، نشر: مكتبة القرآن - القاهرة، د.ت.
5. **الأربعون حديثا**، لأبي علي الحسن بن محمد بن محمد ابن عمروك التيمي النيسابوري الدمشقي البكري (ت656هـ)، تحقيق: محمد محفوظ، نشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى: 1400هـ- 1980م.
6. **إسبال المطر على قصب السكر**، لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الكحلاني، المعروف بالأمير الصنعاني (ت1182هـ)، تحقيق: عبدالحميد بن صالح، نشر: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى: 1427هـ- 2006م.
7. **الأعلام**، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي (ت1396هـ)، نشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الخامسة: 2002م.
8. **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي (ت544هـ)، تحقيق: يحيى إسماعيل، نشر: دار الوفاء - مصر، الطبعة الأولى: 1419هـ- 1998م.

9. **الأنساب**، لأبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي (ت562هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، نشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الطبعة الأولى: 1382هـ- 1962م.

10. **إيضاح المحصول من برهان الأصول**، لأبي عبدالله محمد بن علي بن عمر المازري (ت536هـ)، تحقيق: عمار الطالبي، نشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى: د.ت.

11. **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، لأبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت804هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيظ، وعبدالله بن سليمان، وياسر بن كمال، نشر: دار الهجرة - الرياض، الطبعة الأولى: 1425هـ- 2004م.

12. **تاج العروس من جواهر القاموس**، لأبي الفيض محمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني الملقب بمرتضى الزبيدي (ت1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر: دار الهداية - بيروت، د.ت.

13. **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى: 2003م.

14. **تاريخ بغداد**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى: 1422هـ- 2002م.

15. **تاريخ دمشق**، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت571هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، نشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى: 1415هـ- 1995م.

16. **التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه**، لعلي بن إسماعيل الأبياري (ت616هـ)، تحقيق: علي بن عبدالرحمن بسام، نشر: دار الضياء - الكويت، الطبعة الأولى: 1434هـ- 2013م.

17. **التدوين في أخبار قزوين**، لأبي القاسم عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم الرافعي القزويني (ت623هـ)، تحقيق: عزيز الله العطاردي، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1408هـ- 1987م.

18. **تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه**، لمحمد بن عبدالله التليدي، نشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الاولى: 1416هـ- 1995م.

19. **تراجم المؤلفين التونسيين**، لمحمد محفوظ، نشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى: 1405هـ-1985م.

20. **التعريف بما أفرد من الأحاديث بالتصنيف**، ليوسف بن محمد بن إبراهيم العتيق، نشر: دار الصميعي - الرياض، الطبعة الأولى: 1418هـ- 1997م.

21. **تقييد العلم**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق: يوسف العش، نشر: دار إحياء السنة النبوية، الطبعة الثانية: 1974م.

22. **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي (ت463هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبدالكبير البكري، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، طبعة: 1387هـ.

23. **تهذيب التهذيب**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، نشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية - الهند، الطبعة الأولى: 1326هـ.

24. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، لأبي الحجاج يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت742هـ)،

تحقيق: بشار عواد معروف، نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى: 1400هـ- 1980م.

25. **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، لطاهر بن صالح بن أحمد السمعوني الجزائري (ت1338هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، نشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الأولى: 1416هـ- 1995م.

26. **التوقيف على مهمات التعاريف**، لعبد الرؤوف بن المناوي (ت1031هـ)، تحقيق: عبدالحميد صالح حمدان، نشر: عالم الكتب - القاهرة، الطبعة الأولى: 1410هـ- 1990م.

27. **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، لأبي حفص عمر بن علي بن أحمد ابن سراج الدين الملقن الشافعي (ت804هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، نشر: دار النوادر - دمشق، الطبعة الأولى: 1429هـ-2008م.

28. **الثقات**، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد الدارمي البستي (ت354هـ)، طبع تحت مراقبة الدكتور محمد عبدالمعيد خان، نشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند، الطبعة الأولى: 1393هـ-1973م.

29. **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق: محمود الطحان، نشر: مكتبة المعارف - الرياض، د.ت.

30. **حديث أحمد بن عبدالله بن خالد الجويباري في مسائل عبدالله بن سلام**، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، البيهقي (ت458هـ)،تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، نشر: دار ابن حزم - بيروت [طبع ضمن مجموعة أجزاء حديثية]، الطبعة الأولى: 1422هـ- 2001م.

31. **الخلاصة في معرفة الحديث**، لشرف الدين الحسين بن محمد بن عبدالله الطيبي (ت743هـ)، تحقيق: أبو عاصم الشوامي، نشر: المكتبة الإسلامية، الطبعة الأولى: 1430هـ- 2009م.

32. **خلال جزولة**، للعلامة المختار السوسي، نشر: مطبعة تطوان - المغرب، د.ت.

33. **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، نشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند، الطبعة الثانية: 1392هـ- 1972م.

34. **دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين**، لأبي شهبة محمد بن محمد بن سويلم (ت1403هـ)، نشر: مجمع البحوث الإسلامية - القاهرة، الطبعة الثانية: 1406هـ- 1985م.

35. **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، لإبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون (ت799هـ)، تحقيق: محمد الأحمدي، نشر: دار التراث - القاهرة، د.ت.

36. **رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه**، لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت275هـ)، تحقيق: محمد الصباغ، نشر: دار العربية - بيروت، د.ت.

37. **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، لأبي عبدالله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بالكتاني (ت1345هـ)، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، نشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة السادسة: 1421هـ-2000م.

38. **سنن ابن ماجه**، لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت273هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، ومحمد كامل قره بللي

وعبداللطيف حرز الله، نشر: دار الرسالة العالمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1430هـ- 2009م.

39. **سنن أبي داود**، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو السجستاني (ت275هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره بللي، نشر: دار الرسالة العالمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1430هـ- 2009م.

40. **سنن الترمذي**، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحاك الترمذي (ت279هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، طبعة: 1998م.

41. **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت241هـ)، تحقيق: زياد محمد منصور، نشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى: 1414هـ.

42. **سير أعلام النبلاء**، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى: 1403هـ- 1983م.

43. **شرح مسند الشافعي**، لأبي القاسم عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم الرافعي القزويني (ت623هـ)، تحقيق: وائل محمد بكر زهران، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، الطبعة الأولى: 1428 هـ -2007م.

44. **الصحاح في اللغة**، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور، نشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة: 1407هـ- 1987م.

45. **صلة الخلف بموصول السلف**، لأبي عبدالله محمد بن محمد بن سليمان بن طاهر الروداني المكي (ت1094هـ)، تحقيق: محمد حجي، نشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى: 1408هـ-1988م.

46. **الضعفاء الكبير**، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي (ت322هـ)، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، نشر: دار الصميعي - الرياض، الطبعة الأولى: 1420هـ- 2000م.

47. **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، لأبي الخير محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر السخاوي (ت902هـ)، نشر: دار مكتبة الحياة - بيروت، د.ت.

48. **طبقات الشافعية الكبرى**، لعبدالوهاب بن تقي الدين السبكي (ت771هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبدالفتاح محمد الحلو، نشر: دار هجر - مصر، الطبعة الثانية: 1413هـ.

49. **الطبقات الكبرى**، لأبي عبدالله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، البغدادي المعروف بابن سعد (ت230هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، نشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى: 1421هـ- 2001م.

50. **عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي**، للإمام الحافظ ابن العربي المالكي (ت543هـ)، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، د.ت.

51. **عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب**، لأبي بكر محمد بن أبي عثمان الحازمي الهمداني (ت584هـ)، تحقيق: عبدالله كنون، نشر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة، الطبعة الثانية: 1393هـ- 1973م.

52. **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتاني الحنفي العيني (ت855هـ)، نشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، د.ت.

53. **العز بن عبدالسلام حياته وآثاره ومنهجه في التفسير**، للدكتور عبدالله بن إبراهيم الوهيبي، الطبعة الثانية: 1402هـ- 1982م.

54. **العلل ومعرفة الرجال**، لأحمد بن محمد بن حنبل (ت241هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس،

نشر: دار الخاني ـ الرياض، الطبعة الثانية: 1422هـ- 2001م.

55. **علوم الحديث**، لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن المعروف بابن الصلاح (ت643هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، نشر: دار الفكر ـ سوريا، ودار الفكر المعاصر ـ بيروت، طبعة: 1406هـ- 1986م.

56. **غريب الحديث**، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البُستي المعروف بالخطابي (ت388هـ)، تحقيق: عبدالكريم إبراهيم الغرباوي، نشر: دار الفكر ـ دمشق، طبعة: 1402هـ- 1982م.

57. **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**، لأبي الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت902هـ)، تحقيق: علي حسين علي، نشر: مكتبة السنة ـ مصر، الطبعة الأولى: 1424هـ- 2003م.

58. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، نشر: دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الأولى: 1379هـ.

59. **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، لعبدالحي بن عبدالكبير الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، نشر: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الثانية: 1402هـ-1982م.

60. الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت365هـ)، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، نشر: دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى: 1409هـ- 1988م.

61. **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، لحاجي خليفة (ت1067هـ)، نشر: مكتبة المثنى ـ بغداد، الطبعة الأولى: 1941هـ.

62. **الكفاية في علم الرواية**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، نشر: المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة، د.ت.

63. **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**، لأبي الفضل محمد بن محمد ابن فهد الهاشمي العلوي الأصفوني (ت871هـ)، نشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى: 1419هـ- 1998م.

64. **المثلث**، لابن السيد البطليوسي (ت521هـ)، تحقيق: صلاح مهدي الفرطوسي، نشر: دار الرشيد، طبعة: 1981م.

65. **المسند**، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل (ت241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، تحت إشراف: عبدالله التركي، نشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى: 1421هـ- 2001م.

66. **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي الدارمي البُستي (ت354هـ)، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، نشر: دار الوفاء ـ المنصورة، الطبعة الأولى: 1411هـ- 1991م.

67. **مصادر الفكر الإسلامي في اليمن**، لعبدالله محمد الحبشي، نشر: المجمع الثقافي ـ أبو ظبي، الطبعة الأولى: 1425هـ-2004م.

68. **مع القاضي أبي بكر بن العربي**، لسعيد أعراب، نشر: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الأولى: 1407هـ-1987م.

69. **المعجم المفهرس**، أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق: محمد الميادني، نشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى: 1418هـ-1998م.

70. **معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية**، لعمر رضا كحالة الدمشقي (ت1408هـ)، نشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى: 1414هـ-1993م.

71. **الموضوعات**، لجمال الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت597 ه)، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، نشر: المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة، الطبعة الأولى: 1388هـ - 1968م.

72. **معجم لسان المحدثين**، ـ معجم يعنى بشرح مصطلحات المحدثين القديمة والحديثة ورموزهم وإشاراتهم وشرح جملة من مشكل عباراتهم وغريب تراكيبهم ونادر أساليبهم، لمحمد خلف سلامة، طبع بالموصل سنة 2007م.

73. **مقدمة أصول التفسير**، لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية الدمشقي (ت728هـ)، نشر: دار مكتبة الحياة ـ بيروت، الطبعة الأولى: 1490هـ- 1980م.

74. **المقنع في علوم الحديث**، لأبي حفص عمر بن علي بن أحمد ابن الملقن الشافعي المصري (ت804هـ)، تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع، نشر: دار فواز ـ السعودية، الطبعة الأولى: 1413هـ.

75. **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت597هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ومصطفى عبدالقادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى: 1412هـ- 1992م.

76. **موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق**، للدكتور طلال بن سعود الدعجاني، نشر: الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، الطبعة الأولى: 1425هـ- 2004م.

77. **الموطأ**، لإمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي المدني (ت179هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، نشر: مؤسسة زايد بن سلطان ـ الإمارات، الطبعة الأولى: 1425هـ- 2004م.

78. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر: دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الأولى: 1382هـ- 1963م.

79. **نزهة الألباب في الألقاب**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق: عبدالعزيز السديري، نشر: مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى: 1409هـ-1989م.

80. **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت1041هـ)، تحقيق: إحسان عباس، نشر: دار صادر ـ بيروت، الطبعة الأولى: 1968م.

81. **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت606هـ)، تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، نشر: المكتبة العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى: 1399هـ- 1979م.

82. **النور السافر عن أخبار القرن العاشر**، لمحيي الدين عبدالقادر بن شيخ بن عبدالله العيدروس (ت1038هـ)، نشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى: 1405هـ.

83. **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، قرأ أصله تصحيحًا وتحقيقًا وأشرف على مقابلة نسخه المطبوعة والمخطوطة عبدالعزيز بن الله بن باز- رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبدالباقي، تخريج: محب الدين الخطيب، نشر: إدارة البحوث العلمية والافتاء والدعوة والإرشاد ـ المملكة العربية السعودية، د.ت.

84. **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، لإسماعيل باشا البغدادي (ت1399هـ)، نشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، د.ت.

85. **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله الصفدي (ت764هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، نشر: دار إحياء

التراث العربي - بيروت، طبعة: 1420هـ-2000م.

86. **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، لأبي شهبة محمد بن محمد بن سويلم (ت1403هـ)، نشر: دار الفكر العربي - بيروت، د.ت.

87. **وفيات الأعيان**، لأبي العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان (ت681هـ)، تحقيق: إحسان عباس، نشر: دار صادر - بيروت، د.ت.

88. **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر**، لعبدالرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي المناوي القاهري (ت1031هـ)، تحقيق: المرتضى زين الدين، نشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى: 1999م.